A E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/40/327
E/1985/88
21 May 1985
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/RUSSIAN

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الأربعون
البندان ٤١ و ٨٤ من القائمة الأولية*
بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي
الدولي من أجل التنمية
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٥
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**
المناقشة العامة للسياسة الدولية
الاقتصادية والاجتماعية، بما في
ذلك التطورات الاقليمية والقطاعية

رسالة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ موجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لتشيكوسلوفاكيا لدى
الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم طيه نص البيان المشترك المقدم من وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية بلغاريا الشعبية، جمهورية بولندا الشعبية، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية، الجمهورية الديمقراطية الألمانية، جمهورية منغوليا الشعبية، جمهورية هنغاريا الشعبية، الى اللجنة المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث في دورتها المستأنفة.

وأكون ممتنا لو أمكن تعميم نص البيان المشترك بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في اطار البندين ٤١ و ٨٤ من القائمة الأولية، ومن وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اطار البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٥. كما أكون ممتنا لو أمكن استرعاء انتباه اللجنة المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث الى نص البيان المشترك.

(توقيع) ياروسلاف سيزار
السفير
الممثل الدائم

---

* A/40/50/Rev.1.

** انظر مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٥/١٠١.

Digitized by UNOG Library

المرفـــق

بيان مشترك لوفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكيـــة السوفياتية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية بلغاريا الشعبية ، جمهوريـة بولـــندا الشعبية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، الجمهوريـــة الديمقراطية الألمانية ، جمهورية منغوليا الشعبية ، جمهورية هنغاريا الشعبية ، مقدم الى اللجـــنة المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث فـــي دورتهـا المستأنفة

١ - ان موقف البلدان الاشتراكية المذكورة أعلاه ازاء جميع القضايا المتصلة بتحقيـــق أهداف ومقاصد الاستراتيجية الانمائية الدولية قد ورد بالتفصيل في بيانيها المشتركيـــن المقدمين الى دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤرخين في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ (A/S-11/AC.1/4) و ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ فيما يتعلق باعداد الاستراتيجيـــة الانمائية الدولية واعتمادها ؛ كما وردت في البيانين المشتركين المقدمين الى دورات اللجنة المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية والمؤرخين في ١٠ أيار/مايـو ١٩٨٤ (A/39/228) و١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ . وقد أعربت البلدان الاشتراكية بوضـــوح كامل ، في هذين البيانين ، عن تأييدهما للنصوص التقدمية للاستراتيجية الانمائية الدولية . كما ذكرت ، في نفس الوقت ، الشروط الأساسية التي لابد من استيفائها من أجـــل تحقيق أهداف الاستراتيجية . كذلك ، فان الفترة التي انصرمت منذ نهاية آخر دورة للجنة المعنيـة باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية قد أتت بدليل قاطع جديد على أن عدم احراز تقدم في مجال تحقيق أهداف الاستراتيجية يرتبط ارتباطا مباشرا بالتدهور العام فـــي الوضع الدولي .

٢ - وفي الاعلان المعنون " المحافظة على السلم والتعاون الاقتصادي الدولي " ، المعتمد في المؤتمر الاقتصادي الرفيع المستوى للبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي فـــي ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٤ في موسكو ، تم التأكيد على أن الوضع السياسي والاقتصـــادي العالمي يمس مصالح جميع البلدان والشعوب . وفي هذا الصدد ، تعرب البلدان الاشتراكية عن قلقها ازاء التصعيد الخطير للتوتر الدولي نتيجة لسياسة المواجهة التي تتبعها القـوى العدوانية للامبريالية ، وخاصة الولايات المتحدة ، ومحاولاتها تحقيق التفوق العسكـــري ،

Digitized by UNOG Library

بوسائل منها تسليح الفضاء الخارجي ، واتباع سياسة القوة ، والنيل من الاستقلال الوطني للدول وسيادتها ، وتعزيز " مناطق النفوذ " ، واعادة تقسيمها .

ان الاعتماد على القوة ، وتصعيد سباق التسلح ، واخضاع العلاقات الاقتصادية لسياسة عدوانية ، أمور تعرقل حل المشاكل العميقة الجذور للتنمية الاقتصادية العالمية ، وتزيد من صعوبة التغلب على الأزمة الاقتصادية السائدة في العالم الرأسمالي ، التي تتفاقم بفعل أزمات الطاقة والمواد الخام والأغذية والنقد . اذ أن أسواق التجارة العالمية تعاني من تفاقم عدم الاستقرار ، كما أن موجة الحمائية تتصاعد ، والعلاقات الدولية النقدية والمالية تعاني من الاضطراب .

كذلك ، فان التوسع الاقتصادي للولايات المتحدة يزداد نطاقا وفعالية . كما أن التلاعب في أسعار الخصم ، والدور الافتراسي للشركات عبر الوطنية ، والقيود السياسية المفروضة على التجارة ، وجميع أشكال المقاطعة والجزاءات انما تعمل جميعا على ايجاد حالة من التوتر وعدم الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتعمل على زعزعة استقرار الاقتصاد والتجارة العالميين ، وعلى تقويض أسسهما القانونية . وبقيام الولايات المتحدة باحتكار قدر متزايد من الموارد المالية والمادية لبلدان أخرى ، فانها تضع تلك الموارد ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، في خدمة برنامجها العسكري الضخم .

٣ - ان الأعمال التي تقوم بها الولايات المتحدة تعمل على تفاقم عدم استقرار الحالة الاقتصادية في العالم الرأسمالي . فالتناقضات الاجتماعية التي تشهدها البلدان الرأسمالية قد أصبحت أكثر وضوحا . كما أن اقتصاد معظم هذه البلدان مازال في حالة ركود . وثمة تهديد متزايد باستمرار تآكل الانجازات الاجتماعية للعمال . كما أن الدلائل التي تشير الى دنو حدوث انتكاس اقتصادي امريكي آخر انما تعمل على زيادة عدم استقرار النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي ، مع ما يصحب ذلك من التواءات مفاجئة جديدة فيما يطلق عليه اسم " الحركة الحرة " لقوى السوق .

ان الأغلبية الساحقة من البلدان النامية تواجه موقفا صعبا بصورة خاصة . فعن طريق استخدام جميع وسائل الضغط السياسي والاقتصادي ، تزيح الدول الامبريالية عبء الأزمة الاقتصادية ليقع على عاتق شعوب تلك البلدان ؛ وتواصل تلك الدول توسيع نطاق الاستغلال الاستعماري الجديد لتلك الشعوب وتسعى الى ايجاد الظروف المؤدية الى تغلغل رأس المال الأجنبي في اقتصادات تلك البلدان وخاصة تغلغل الشركات عبر الوطنية . ونتيجة لذلك ، يوجد تفاوت متزايد بين البلدان النامية والدول الرأسمالية المتقدمة النمو من حيث مستويات التنمية الاقتصادية ، وذلك فضلا عن انتشار الفقر والجوع بين مئات الملايين من البشر .

../..

Digitized by UNOG Library

وفي ظل هذه الظروف ، هناك أيضا احتمالات أقل لحل المشاكل الخطيرة التي يعاني منها الجنس البشرى مثل الحفاظ على الامدادات الغذائية اللازمة لأجيال العالم الصاعدة ، والاستخدام الرشيد للطاقة والمواد الخام ، والسيطرة على المصادر الجديدة للطاقة ، واستكشاف الفضاء الخارجي والبحار والمحيطات ، والمحافظة على البيئة .

٤ - ان قيام الدوائر الامبريالية بتصعيد سباق التسلح هو من الأسباب الرئيسية لتزايد عدم الاستقرار السياسي والاقتصادى في العالم ؛ كما أنه يزيد من خطر نشوب حرب نووية ، مما يهدّد وجود البشرية ذاته ، ويلقي عبئا متزايدا على عاتق شعوب العالم من جراء ابتلاعه لقدر ضخم من الموارد المادية والمالية وابطائه لمعدل التقدم الاقتصادى والاجتماعي .

وترى البلدان الاشتراكية أن هناك حاجة ماسة لاتخاذ تدابير فعلية لكبح سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح . ومن شأن ذلك أن يؤدى الى ايجاد ظروف أفضل لتحسين الوضع الاقتصادى العالمي ككل ، وأن يمكّن من الافراج عن موارد نتيجة لخفض الانفاق العسكرى ، واستخدام تلك الموارد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك تقديم المساعدة الى البلدان النامية .

ولو كانت الاقتراحات المحددة العديدة للمجتمع الاشتراكي المتعلقة بخفض الانفاق العسكرى ، وغيرها من مبادرات السلم المقدمة من البلدان الاشتراكية ، قد لقيت تفهما ووضعت موضع التنفيذ ، لكنا قد شهدنا اليوم آثارها المفيدة على الحالة السياسية والاقتصادية العامة في العالم ، بما في ذلك أثرها على الحالة الاقتصادية للدول النامية وعلى تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية .

Digitized by UNOG Library

٥- ونظرا للعلاقة المتبادلة المعقدة بين المشاكل الاقتصادية الدولية المعاصرة فان هناك حاجة الى قيام تعاون بين جميع البلدان يعود بالنفع المتبادل ويقوم على أساس المساواة. وقد سلم المجتمع الدولي بهذه الحاجة في صكوك أساسية للأمم المتحدة تعالج اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية مثل ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد. غير أن السنوات العشر التي انقضت منذ اقرارها تثبت ان الدول الامبريالية الكبرى لا تريد حتى الاعتراف بالمبادئ التقدمية للعلاقات بين الدول المتجسدة في هذه الصكوك والواقع ان الامبريالية تنتهك هذه المبادئ كل يوم في التطبيق العملي، وذلك من خلال مضاعفة الاستغلال الاستعمارى الجديد للبلدان النامية وزيادة الضغط عليها في محاولة لارغامها على التخلي عن خططها الوطنية للتنمية المستقلة وفرض سياسة عليها مواتية للغرب وتهدف الى تشجيع "النشاط الاقتصادى الحر" والاستثمارات الاجنبية الخاصة.

وتأتي عرقلة البلدان الغربية في عام ١٩٨٤ لأعمال اللجنة المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية انعكاسا مباشرا لمثل هذا الضغط وتؤكد السياسة الثابتة للغرب في ابقاء النظام الاقتصادى الدولي الحالي غير المتكافئ وتجاهلها المستمر للمطالب العادلة للدول النامية.

٦- ان البلدان الاشتراكية، في رفضها وادانتها لسياسة الضغط الاقتصادى غير الشرعي تهيب بالمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير عاجلة وفعالة لتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية وضمان الامن الاقتصادى لجميع البلدان وبناء الثقة في هذا المجال الحيوى من مجالات العلاقات بين الدول ولا بد من استبعاد جميع أشكال العدوان الاقتصادى، مثل استخدام الحظر والمقاطعة أو التهديد باستخدامهما، أو الحصار التجارى والائتماني والتكنولوجي، من الممارسات الدولية. ولا بد من اعتبار استخدام العلاقات الاقتصادية كأداة للضغط السياسي بأنه انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي المقبولة بصفة عامة ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٧- ان البلدان الاشتراكية تؤيد تنظيم العلاقات النقدية والمالية وتعارض سياسة اسعار الفائدة المرتفعة. وهي تؤيد تطبيع الأوضاع التي تمنح وتسدد في ظلها الائتمانات، حتى لا تستخدم هذه الأوضاع، وخاصة من حيث ارتباطها بمديونية البلدان النامية، كوسيلة للضغط السياسي والتدخل في الشؤون الداخلية.

ان القرارات والأنشطة الفعالة الموجهة نحو استبعاد كل أنوع الاستغلال في العلاقات الاقتصادية الدولية وتأمين التعاون العلمي التقني الدولي بلا عرقلة وازالة

Digitized by UNOG Library

التمييز والحواجز المصطنعة والتبادل غير المتكافئ في العلاقات التجارية واقرار تناسب عادل وسليم اقتصاديا في اسعار المواد الخام والمواد الغذائية والسلع المصنعة وتشديد الرقابة لهذا الغرض على نشاط الاحتكارات عبر الوطنية ، يمكن أن تشكل مساهمة ذات أهمية في تحقيق أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية .

٨- وتشكل تصفية التخلف الاقتصادى وتضييق الشقة في مستويات النمو الاقتصادى تدريجيا وتوفير الظروف لنمو متناغم في العلاقات الدولية في مجال الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا ، واحدا من عوامل الاستقرار الاقتصادى الجوهرية وتطبيع المناخ السياسي الدولي .

وينبغي أن يعاد تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على نحو يمكن كل بلدان العالم من أن تحقق امكانياتها الاقتصادية بجميع الوسائل وان تتقدم نحو الأمام على طريق التنمية في ظروف من السلم والعدالة والتعاون المتبادل .

وفي هذا الصدد ، تؤيد البلدان الاشتراكية المطالب التقدمية للدول النامية في كفاحها من أجل تصفية الاستعمار الاقتصادى ؛ وتحقيق السيادة الكاملة على مواردها الطبيعية والموارد الاخرى وعلى شؤونها الاقتصادية ، والاسهام بشكل واسع النطاق وعلى قدم المساواة في حل المشاكل الاقتصادية الدولية ، ومنع تدفق رأس المال والعاملين المهرة الى الخارج ، والتطبيق غير المشروط لنظام الافضليات المعمم ، نظرا للحاجة الى عكس مسار التدهور الاقتصادى للبلدان النامية وتعزيز تقدمها .

ان المسؤولين الرئيسيين عن الصعاب التي تعاني منها البلدان النامية ، وهي الدول الامبريالية واحتكاراتها عبر الوطنية ، يجب أن توسع بصورة كبيرة من نقل الموارد لتعوض عن الضرر الذى سببه النهب الاستعمارى والاستغلال الاستعمارى الجديد وتقلل من اعباء مديونية الدول النامية وتسهل وصولها للقروض الدولية بشروط ملائمة .

٩- ويعتمد تحقيق البلدان النامية الناجح لأهداف الاستراتيجية ايضا على مدى قيامها على نحو ثابت بتحويلات اجتماعية اقتصادية وتعزيز القطاع العام والسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية وللمقاومة الحازمة لما تتعرض له من محاولات لفرض نماذج للتنمية تعكس مصالح الاحتكارات الاجنبية ضد رغبات شعوبها . ويعتمد الكثير ايضا على كيفية حشد البلدان النامية لمواردها المحلية والاسراع بجهودها الخاصة لاقامة اقتصادات وطنية مستقلة وتعزيزها .

Digitized by UNOG Library

١٠- ومن جانبها ستواصل البلدان الاشتراكية ،كما فعلت في السابق ،تقديم مساعدات واسعة للبلدان النامية التي تبذل الجهود في سبيل تنفيذ هذه التدابير التي ستكفل ، في نهاية المطاف ،تحقيق تصفية الاستعمار الاقتصادي . ومع بداية عام ١٩٨٣ تم في البلدان النامية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ،أو كان يجرى أو كان مقررا ان يتم بناء أكثر من ٠٠٠ ٥ مؤسسة صناعية وغيرها من المنشآت ،دخل منها حوالي ٠٠٠ ٣ منشأة طور التشغيل بالفعل ،وذلك بمساعدة اقتصادية وتقنية من البلدان الاشتراكية . ان هذه المؤسسات تمثل نواة الصناعة الوطنية ،كما انها تشكل القطاع العام وتعزز دوره في الفروع الرئيسية للاقتصاد في البلدان النامية .

كما ان التبادل التجارى بين البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى والدول النامية يحقق نموا ملحوظا ،حيث تزايد حجمه منذ عام ١٩٥٠ وحتى الآن ،بما يزيد على ٣٠ مرة . وفي الفترة من ١٩٧٩ الى ١٩٨٣ وحدها ازداد التبادل التجارى بين هاتين المجموعتين في البلدان بنسبة تقارب ٨٠ في المائة .

وتقدم البلدان الاشتراكية مساعدة كبيرة في ميدان اعداد الكوادر الوطنية في البلدان النامية - الأمر الذى يمثل أحد الأهداف الهامة للاستراتيجية الانمائية الدولية وفي العادة يتم تنسيق تدريب الاخصائيين من الدول المتحررة حديثا مع المساعدات الاقتصادية والتقنية المقدمة من جانب البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى الى تلك البلدان في ميدان بناء المؤسسات الصناعية وغيرها من المرافق . ومنذ نهاية الخمسينات ،اكتسب أكثر من ٢ر١ مليون مواطن من مواطني البلدان النامية مهارات متخصصة أو تمكنوا من تحسين مهاراتهم الحالية . وخلال هذه الفترة ،قامت مؤسسات التعليم العالي والثانوى في البلدان الاشتراكية بتخريج أكثر من ٨٦ ألف اخصائي من البلدان النامية . وفي عام ١٩٨٣ ،تلقى التعليم في هذه المؤسسات ما يزيد على ٨٣ ألف طالب ومعيد ومتدرب في ١٢١ بلدا ناميا .

وتعلق الدول الاشتراكية أهمية خاصة على المساعدة المقدمة لأقل البلدان نموا : فقد بدئ بالعمل في اقامة ما يزيد على ٦٠٠ مؤسسة كجزء من التعاون مع مثل هذه البلدان . ويؤخذ الوضع الخاص لافريقيا في الاعتبار ايضا : اذ ان ٤٠ في المائة من حجم المساعدة الاقتصادية الكلي تقريبا يذهب لتلك المنطقة .

ويجرى تقديم المساعدات الى البلدان النامية وتنمية التعاون المتعدد الاطراف معها بالاساليب التي تتمشى مع البناء الاجتماعي - الاقتصادى للدول الاشتراكية ،ومع المبادئ الاساسية لعلاقاتها الاقتصادية الخارجية القائمة على المساواة وعدم التمييز

Digitized by UNOG Library

والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين جميع الدول ،بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية وعلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية ،واحترام السيادة.

١١- ان البلدان الاشتراكية مقتنعة بأن التوقعات بالنسبة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث تعتمد بدرجة حاسمة على الكيفية التي يعمل فيها المجتمع الدولي في ثبات وحزم للتغلب على العقبات الحقيقية على طريق تنفيذ مبادئ صكوك الأمم المتحدة الأساسية في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية. وهذا سيكون النهج الذى تعتمده وفود البلدان الاشتراكية خلال العمل المقبل للجنة استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث.

Digitized by UNOG Library